



كلمة وفد جمهورية العراق

يلقيها

معالي الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري

وزير الخارجية

أمام

" المؤتمر التاسع المعني بتسهيل دخول  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ "

29 ايلول عام 2015

نيويورك

## السيد الرئيس...

في البداية، أود ان اتقدم بالتهنئة لكل من اليابان وكازخستان على توليها الرئاسة المشتركة للمؤتمر التاسع المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ (CTBT)، كما اود ان ارحب بالدول التي انضمت مؤخراً الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الا وهي كل من انغولا والكونغو ونيوي. وانه لمن دواعي سروري المشاركة في هذا المؤتمر، واني على ثقة تامة بأن هذا الإجتماع سيقدم رسالة قوية تدعو الى الإسراع في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

## السيد الرئيس...

لقد حرصت بلادي دوماً على المشاركة في هذا الإجتماع الذي يعقد كل سنتين على هامش أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة وكان اخرها مشاركة زميلي السيد هوشيار زيباري في عام 2013 بعد مصادقة العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الإنتشار النووي بإركانها الثلاثة المترابطة: نزع السلاح، ومنع الإنتشار، والإستخدام السلمي للطاقة النووية، تعتبران حجر الزاوية الأساس في هذا النظام. ويأتي تصديق العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سياق عدد من الإتفاقيات التي يلتزم العراق بها في مجال نزع السلاح ومنع الإنتشار النووي. ان إنضمام العراق الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل موشراً واضحاً على مصداقية العراق في التخلص النهائي عن السعي لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل وفق ما نصت عليه الفقرة (هـ) من المادة التاسعة من دستور جمهورية العراق الدائم، ودليل إيجابي على توجهات العراق الجديد في العمل مع المنظومة الدولية بما يخدم الأهداف الرامية الى نزع السلاح ومنع الإنتشار والحفاظ على السلم والامن الدوليين.

## السيد الرئيس...

ان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يعطيها قوة قانونية ملزمة بالإضافة الى مسؤولياتها السياسية والأخلاقية، وسيعزز من فاعلية النظام الشامل لنزع السلاح، وسيسهم في الإسراع في جعل منطقة الشرق الأوسط خاليةً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

## السيد الرئيس...

على الرغم من تزايد أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوماً بعد يوم من خلال الجهود التي تبذل لتعزيز عالميتها، إلا إنه تبقى هناك حاجة ماسة للإسراع بدخولها حيز التنفيذ

من خلال مُصادقة الدول المُتبقية عليها، ولاسيما الدول الثمان الواردة في الملحق الثاني للمُعاهدة، من أجل وقف وإنهاء التجارب النووية والقضاء على المخاطر والتهديدات الناجمة عن تلك التجارب، وبما يُسهم في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الدول إلى الإستمرار بوقف تجاربها النووية التي تُعد إنتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وإنعكاساتها السلبية على نظام منع الإنتشار.

**السيد الرئيس...**

ان مما لا شك فيه ان العالم بدون الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى سيصبح أكثر أمناً بالنسبة لنا جميعاً ولإجيالنا القادمة، ولكن ومع ذلك يشير الواقع الى ان الجماعات الإرهابية قد تتمكن من الحصول على التكنولوجيا والمواد الضرورية لإنتاج مثل تلك الأسلحة. كما ويمثل الارهاب النووي احد اكبر واخطر التهديدات التي تواجه الامن الدولي، وتعد تدابير الامن النووي المشددة هي الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية الى ايدي الارهابيين وغيرهم من جهات اخرى غير مرخص لها بذلك. خصوصاً أن الجماعات الارهابية لا تحدهم حدود ولا تلزمهم منظمات أو أعراف دولية معينة الأمر الذي يبقى خياراً واحداً لمكافحة وهو التعاون الدولي المعزز ويستدعي ذلك مجهوداً جماعياً ضمن إطار عمل دولي قوي لمنع انتشار المعدات النووية وللتأكد من حفظ هذه المعدات بعيداً عن متناول الإرهابيين.

وفي الختام، أود الإعراب عن تأييد حكومة بلادي للبيان الختامي الذي سيصدر عن هذا الإجتماع، والتأكيد على ان العراق سيستمر بالعمل مع المجتمع الدولي من اجل دخول المعاهدة حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

**وشكراً...**